

رسالة في الكافي

نوشته: شیخ آقا بزرگ تهرانی

تحقیق و ترجمه: سید مرتضی موسوی گرمارودی *

چکیده:

پیامبر خدا ﷺ مسلمانان را به تحصیل دانش امر فرمود. اما این امر، واجب کفایی بود برای گروهی از مسلمانان که قدرت و امکان کسب علم داشتند، بدین گونه که جمعی به کسب علم پردازند و به دیگران بیاموزند. این دانشمندان علم آموختند و در دفترها نگاشتند. این دفاتر، «اصول» نام گرفت، که چهار صد اصل در این میان، امتیاز خاص یافتند. این اصول نزد شیخ کلینی صاحب کتاب کافی بود، که از آن در نگارش و تدوین کتاب خود بهره گرفت. پس از گذشت چند قرن، منابعی که در اختیار کلینی بود، از میان رفت، و نیاز به بررسی مجدد احادیث کافی پیش آمد. از این رو، دانشمندان قرن هفتم هجری، ضوابطی برای بررسی احادیث پدید آوردند. شیخ آقا بزرگ تهرانی، کتاب شناس بزرگ شیعه در قرن چهاردهم هجری و صاحب کتاب «الذریعة الی تصانیف الشیعة»، در این رساله کوتاه - که برای نخستین بار منتشر می شود - به بررسی شیوه کلینی در تألیف کافی و ضوابط دانشمندان قرنهای بعدی در ارزیابی آن کتاب می پردازد.

کلید واژه‌ها:

کافی، ارزیابی / کلینی، محمد یعقوب / حدیث شیعه، قرن چهارم هجری
اصول اربعمائة / حدیث شیعه، قرن هفتم / حدیث شیعه، ارزیابی و بررسی.

نام علامه محقق شیخ آقا بزرگ تهرانی، به گونه‌ای با پژوهش‌های دینی قرن چهاردهم و پانزدهم پیوند ناگسستنی یافته، که ما را از هرگونه توضیحی درباره‌ی ایشان بی‌نیاز می‌دارد. کتاب «الذریعة الی تصانیف الشیعة» که بیش از پنجاه هزار کتاب شیعی را می‌شناساند، و کتاب «طبقات اعلام الشیعة» که هزاران دانشمند شیعه از قرن چهارم تا چهاردهم را معرفی می‌کند، تنها گوشه‌ای از کارنامه‌ی عمر نود ساله‌ی آن پیر دیر آشنای تحقیق را نشان می‌دهد. درباره‌ی آن بزرگ مرد، نخستین بار، حدود سه دهه پیش کتاب «شیخ آقا بزرگ تهرانی» نوشته‌ی استاد محمد رضا حکیمی و در سالهای اخیر، علاوه بر مقالات گوناگون، کتاب «زندگی و آثار شیخ آقا بزرگ تهرانی» نوشته‌ی سید محمد حسین حسینی جلالی ترجمه‌ی سید محمد علی احمدی ابهری (انتشارات کتابخانه مجلس، ۲۶۰ صفحه) منتشر شده، که زوایای زندگی و آثار علمی آن بزرگ مرد را می‌نمایاند.

«رسالة فی الکافی» یکی از آثار چاپ نشده‌ی علامه شیخ آقا بزرگ تهرانی است. معظم له، این رساله را نیم قرن پیش در پاسخ به پرسشی از محقق بزرگ آذربایجان، مرحوم حاج شیخ عباسقلی واعظ چرندابی تبریزی نگاشته‌اند.

«رسالة فی الکافی» در ضمن مجموعه‌ای از رسائل و مکتوبات متفرقه‌ی شیخ آقا بزرگ تهرانی موجود است، که نسخه‌ای عکسی از آن به شماره ۱۰۶۱ در کتابخانه مرکز احیای میراث اسلامی (وابسته به دفتر آیت الله العظمی سیستانی در قم) نگاهداری می‌شود. نسخه اصل این رساله باماشین تحریر مربوط به همان سالها تایپ شده و مربوط به آن شامل غلط‌های مطبعی بود. از آنجا که نسخه‌ای دیگر از آن در دست نداشتیم، به تصحیح قیاسی پرداختیم. و بدین سان، به محضر ارباب فضل و دانش تقدیم شد.

نویسنده در این رساله، پس از اشاره به تاریخچه‌ای کوتاه از اصول اربعه‌ای و کتب اربعه، به مبانی متقدمان و متأخران در بررسی احادیث می‌پردازد و مبانی متأخران را، برگرفته از ضرورت می‌داند، به دلیل این که از آن متون، زمانی گذشته و برخی از قرائن دال بر صحت کتابها از میان رفته است.

همچنین به این دو پرسش پاسخ می‌دهد که: آیا کتاب کافی بر نواب خاص امام عصر عجل الله تعالی فرجه عرضه شده است یا نه؟ و آیا ما به احکام واقعی ثبت شده در لوح

امید است که انتشار این رساله - با حجم کوتاه خود - گامی بلند در راه پژوهش های مربوط به کتاب جاودانه کافی باشد.

۲- متن رساله

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي واعتصامي

الحملوليّه و الصلوّ على سيدنا محمد بن عبد الله و على المعصومين الاثني عشر اوصيا غيبه .
وبعد، فقد كتب إلي العالم الفاضل الخطيب البار، الحاج الشيخ عباس قلي الواعظ
الچرندابی التبریزی دامت إفاضاتيسألني عن حال كتاب الكافي، وأنه هل يوجد فيه خبر
ضعيف أم لا؟ و على تقدير الوجود، لم أعرف ضمه الكليني على السفر إلى الأربعة لمعاصرين له
و الساكنين معه في بغداد، حتى ينظر و افيه و يخرجوا الأحاديث الضعاف منه؟
وقد أمر لي الشيخ المذكور بتحرير نظري في هذا الباب.

أقول بعقد شيخي العلامة لنوري عليه الرحمة في خاتمة المستدرک اثني عشر فائدة،
رابعتهافي بيان خصوص حال الكافي وقد تكلم في ذلك، من صفحة ۵۳۲ إلى ۱۵ صفحة،
و استوفى حق البحث فيه بما لم يسبقه إليه أحد. و حقيق أن يرجع في هذا الباب، إلا أن المأمور
معدور .

لقد حدث شارح الإسلام على طلب العلم، وأمر المسلمين بتحصيله، فقال صلى الله عليه و
آله: «طلب العلم فريضة واجبة على كل مسلم و مسلمة».

لكنّه لم يفرض ذلك عيناً و على كل فرد من افراد المسلمين أو ان افتتاح باب العلم لهم -
يعنى من صدر الإسلام الى آخر عصر الأئمة عليهم السلام - بأن يشافه كل واحد منهم النبي صلى
الله عليه وآله أو أحد الأئمة عليهم السلام، و يشاهدهم و يأخذوا أحكام و المعارف عنهم شفاهاً، و
يحصل له بذلك العلم بالواقع الأولى المثبت في اللوح المحفوظ .

وإنما و جب ذلك على نحو الكفاية على طائفة من المسلمين، الذين شملتهم العناية
الإلهية فرزقوا إدراك الرسول و الإمامان أخذوا عنهم الأحكام الإلهية فقال «فلو لا نفر من
كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين و لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون» .
و أوجب - تبارك اسمه - على هؤلاء الذين شافهوا النبي و الأوصياء و شاهدوهم، أن

يقيده وأما أخذو وعنه من كتاب ويحفظو اكتبه لم تصل الى اللاحقين من بعدهم من المسلمين أو الغائبين عنهم من معاصريهم. وقال: «ألا فليبلغ الشاهد الغائب».

فامتثل الموقنون للمشافهة هذا وأمر فكتبوا ما أخذو وعنه في الكتب والدفاتر، وضبطوها في الصدور، وحفظوها من الضياع، وتحفظوا عليها من الدس فيها والتغيير والتبديل، وهياً وهلساً لأفرا المسلمين الذين كانوا مورين بالرجوع إليهم والأخذ عنهم شفاهاً أو عن كتبهم.

وجرى الأمر على هذا المنوال في القرون الأولى إلى عصر الغيبة فكان المشتاقون يعلمون (ظ: يعملون) بما أخذوه من المعصومين عليه السلام، وهم على بصيرة من أمرهم، عالمون بالوجدان بما هو الحكم الواقعي لهم.

وأما غيرهم من الغائبين أو اللاحقين، فلا يرجعون إلا إلى تلك الكتب المؤدّة لهم من قدمائهم، حيث لم يكلفوا إلا بالأخذ بما فيها، لعجزهم من العلم الوجداني الذي حظى به المشافهون فلا سبيل لهم إلا التحصيل العلم لتعبدى والعمل بمفاداً لأخبار الواسلة إليهم من المشافهين.

وقد بلغت تلك المؤلفات في قرب الثلاثمائة سنة إلى ستة آلاف كتاباً، كما حصاها الشيخ الحرّ صاحب الوسائل، وكلها من تصانيف شيعة على عليه السلام المختلفين في الوثاقة والعدالة والضبط والمذهب وسائر الأوصاف الذاتية، المعبر عنها بالقرائن الداخلية.

وقد خصت من بين تلك التصانيف الأصول المعروفة -الأصول الأربعمائة- التي ألفت في عصر الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، فإن قيها مزايا خاصّة تليست في غيرها من الكتب، وراجع تفصيل ما ذكرناه حول الباب في الذريعة ج ٣ ص ٢٥ تحت عنوان «الأصل» ويعبر عن تلك المزايا بالقرائن الخارجية. وقد نقلنا بعضها عن البهائي في صفحة ١٢٦.

وكانت تلك الأصول مع القرائن الموجودة عند الشيخ الكليني، الذي كان عارفاً بأحوال الرجال كاملاً وأحوال المؤلفين الكتب والأصول حق المعرفة لمقر بعصرهم وادراك كل جمع من متأخريهم. وقد ألفت هو كتاباً في تراجم الرجال وأحوالهم، عدّها لنجاشي من تصانيفه عند ذكرها في ترجمته.

وقد بقيت الأصول المذكور فيخطو طمؤ لفيها وتصحيحها تهم وبلاغاتهم وامتضاءهم بعد الشيخ الكليني أيضاً في مكتبة تشا پورين اردشير في كرخ بغداد، كما ذكرها قوت الحموي في

معجم البلدان ج ٢ ص ٣٤٢ في مادّة بين السورين، قال: «لم يكن في الدنيا مكتبة أحسن منها، كانت كلها بخطوط الأئمة المعتمدة وأصولهم المحرّرة...» الخ.

عمد الشيخ الكليني إلى تلك الأصول التي اجتمعت عنده وحصلت له، وانتخب من أحاديث تلك الأصول ما طمأننته بنفسه وقطع صدور من المعصوم بشهاد تلك القرائن الخارجية المفيد كذلك فأدرج منتخباته المستخرجة من تلك الأصول في كتابه الكافي، مرتباً على الكتب في الأصول والفروع وكل كتاب على الأبواب لتسهيل التناول للمطالبيين. وكان مشغولاً بتقديم هذه الخدمة لهم طيلة عشرين سنة، وقد جعل كتابه هذا مرجعاً للشيعه بعده، مصرحاً بذلك في الخطبة التي أنشأها بعد التمام، فقد ذكر أن جميع ما أدرجه في الكتاب مأخوذ من كتب الثقات الأثبات المحفوظة بالقرائن الخارجية المطمئن صدورها عن المعصوم عليه السلام، ولم يكن هو ولا غيره مأموراً بتحصيل العلم الوجداني بصدورها. وكذلك اتفق قدماء أصحاب الكافي أن كتاب الكافي أصح وأوثق من بين الكتب الأربعة، فضلاً عن سائر كتب أصحابه وكانوا يعملون بكل ما تقرّر الكافي من الأحاديث فضلاً عما وجدته مثله في واحدة من الكتب الثلاثة الأخرى، أو اثنين أو الجميع.

وأما المتأخرون والمقارِبون لعصر العلامة الحلي (المتوفى ٧٢٦) ومن بعده، فكانوا يقدمون أحاديث الكافي ويعملون بهما لم يجدوا الهلّيعار ضافياً سائر الكتب. وأمّا مع وجود المعارض فيتوقفون. فكان حكم الكافي عندهم في صورة عدم المعارض، غير حكمه مع وجوده. وسبب توقّفهم، وجود أخبار العلاجية الواردة في بيان الحكمين المتعارضين، الحاكمة بجزء لم ترجح عددهم إمكان الجمع بينهما والترجيح المستفاد منها، أمّا هو الترجيح بالرجوع إلى صفات الراوي والمرجّحات الداخلية والخارجية التي كانت موروثة لا طميناؤاً والظن بصدور أحاديث الكافي.

فقد ضعف تأثيره بسبب طول المدّة وتبعاً للعهد الموجب لتلف تلك الأصول الأولية، وخفاء تلك العلامات والقرائن، واندراس رسومها.

وبما أن أخبار العلاج كانت ترشد إلى الترجيح بالأوصاف الذاتية للروايات والمحاكمة بالقرائن الداخلية، اضطرّ المتأخرون من لدن عصر السيد ابن طاووس والعلامة الحلي إلى تنويع الأحاديث على حسب صفات الراوي إلى أربعة وخمسة أنواع، وتسمية كل نوع باسم يخصّه، وهي:

- ١- الصحيح
- ٢- الموثق
- ٣- الحسن
- ٤- الضعيف
- ٥- القوي

ولهم في العمل بجميع هذا (ظ: هذه) الأنواع وبعضها وتقديماً بعضها على بعض نظريات مختلفة لا يهتمنا التعرض لها.

مقصداً للجميع ومطلوباً بهم أَمْ وَاحِدٌ، وهو العمل بما هو مظنون الصدور من المعصوم عليه السلام لتتم لهم الحجّة.

وهذا (ظ: هذه) الأنواع الخمسة باصطلاح المتأخرين كلّها موجود في الكافي وكان المتأخرون يعملونها جميعاً إذ لم يكن لهم معارض في سائر الكتب وأتم مع جود المعارض، فيلاحظون صفات الرواة المذكورين في السندين فإن كان السندان متساويان في الوصف، أو كان سند حديث الكافي أقوى فيعملون حديثه وإن كان سند حديث المعارض أقوى بحيث يصير هو مظنون الصدور فيعملون به ويتروكون حديث الكافي. وذلك لوجود ما هو ملاك حجّة الخبر، وهو الظن بالصدور وعند معارضه. وهذا هو المراد من الخبر الضعيف الذي يوجد في الكافي ولا يعمل به. وإنما يوصف بالضعيف عند المتأخرين. وذلك لا بتلأته بمعارضته ما هو مظنون الصدور عندهم بحسب القرائن الداخلية وأما القدماء من أصحاب، فلا يرون في ضعيفاً، بل تعدم اطلاعهم على المعارض أو لقوا الظن بالصدور في أخبار الكافي حتى عند المعارضه - بسبب احتفاف القرائن الخارجية عندهم بحيث يرجع عندهم على الظن الحاصل في معارضه، بسبب القرائن الداخلية.

فلو سئل الشيخ الكليني - ومن قارب عصره من القدماء - عن حال الكافي هل ان فيه حديثاً ضعيفاً لا يجوز العمل به أم لا؟ فإنهم لا يفهمون معنى الضعيف والمراد منه فضلاً عن وجود صداقه حيث لا يرون بين دفتيه إلا أحاديثاً صحيحة التي كانوا مطمئنين بصدورها عن المعصومين عليهم السلام، ويرونها حاجتيهم وبين ربهم جازمين بذلك من غير تردد. بل، ولا ينقدح شيء في نفوسهم يوجب لهم الشكّ. فهم على يقين من أمرهم بحسب ما علموا من تكليفهم بالأخذ بما تحقق عندهم من القرائن الخارجية الصادرة عن أئمتهم.

ومما ذكرنا ظهر الجواب عن السؤال الثاني فإن الشيخ الكليني بعد السعي والكثور الجهد في جميع كتابه في مدّة عشرين سنة، لم يكن ينقح في قلبه ملزم عقلي أو شرعي أو عرفي لعرض كتابه هذا - الذي لا يرى فيه عيباً ولا نقصاً - على السفراء الموجودين في عصره. وما نرى من عرض عدد يسير من الكتب على بعض السفراء، إنما كان على سبيل الاتفاق، لا على نحو اللزوم. ولذا لم تعرض الأصول الأربعمئة المعمول بها على أحدهم. ولا شك أن الأحكام الواقعية المثبتة في اللوح المحفوظ لا تنجز على العباد، إلا إذا اتفق علمهم بها، كما اتفق لبعض الموقّنين بشراف المشافهة والحضور واملغيرهم فلا تكليف إلا العمل بمؤدّي الامارات واخبار الثقات، كما جرت عليها لسيرة من لدن حضور النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلى الغيبة الكبرى الذي نسّميه عصر انفتاح باب العلم. ولم يحدث في عصر الكليني موجبل لعرض كتابه على السفراء لاحتصايل العلم بالواقع، مع أن الوصول إلى السفراء - ولو بالكتابة - لم يكن امراً سهلاً. ولذا لم يخرج في طول سبعين سنة من الغيبة عن الناحية المقدسة، إلا عدد يسير من التوقيعات على يدهم. فكيف يعرض عليهم هذا الكتاب الكبير، وهم تحت ستار التقية، وغير مشهورين بالثبوت فضلاً عن السفارة؟ وقضية لشيخ أبي القاسم حسين بن روح معروفه وذلك أن نفقلاً حدخواص أصحابه أن نسب إليه كلام في بعض المتقدمين، فطرده عن بابه ولم يقبل شفاعته لروءاء فيه بالكلية، وذلك تحفظاً منه على نفسه و صوتاً لدمه.

هذا ما خطر في نظري القاصر عاجلاً. عصمنا الله من الزلل والحمد لله أولاً وآخراً. وكتبه في السبت، الخامس والعشرين من ذي القعدة الحرام - وهو يوم دحو الأرض - من سنة ١٣٧٤ بداره في النجف الاشرف. الفاني آقا بزرگ الطهراني، عفى الله عنه.



٣- ترجمه رساله

بسم الله الرحمن الرحيم و به ثقتي واعتصامي

(بنام خداوند بخشنده بخشاينده، كه اعتماد و پناهم به اوست)

سپاس و يژه خداوند صاحب سپاس است. و درود بر آقاي ما محمد ﷺ كه پيامبر

اوست، و برجانشينان دوازده گانه معصوم او.

اما بعد، دانشمند فاضل و سخنور چيره دست، حاج عباسقلي واعظ چرندابى

تبریزی (دامت افاضاته) نامه‌ای برایم نوشته و از من درباره کتاب کافی سؤال کرده که آیا در آن، خبر ضعیفی وجود دارد یا خیر؟ و اگر وجود دارد، چرا کلینی کتاب را بر سفره، اربعه حضرت ولی عصر عجل الله تعالی فرجه که معاصر وی و مانند او ساکن بغداد بوده‌اند عرضه نکرده تا در آن بنگرند و احادیث ضعیف آن را حذف کنند؟ شیخ چرندابی از من خواسته است تا نظرم را در این باره بنگارم.

استاد ما علامه نوری (ره) در خاتمه مستدرک، دوازده فائده ذکر کرده که فائده چهارم به ویژه درباره کافی است که ۱۵ صفحه در این باره سخن رانده و حق مطلب را به نحوی ادا کرده که کسی در آن بر او پیشی نگرفته است. و در این مورد، باید به آن کتاب رجوع کرد. (۱)

اما از آنجا که مامور به پاسخ دادن هستم و «المأمور معذور»، در پاسخ می‌گویم: شارع مقدس اسلام به طلب دانش، انگیزش فرموده و مسلمانان را به فراگیری آن امر نموده است، چنانکه رسول خدا ﷺ فرمود: «فراگیری دانش، بر همه مردان و زنان مسلمان، تکلیفی واجب است». اما این تکلیف، بر فرد فرد مسلمانان واجب عینی نبود. یعنی لازم نبود از آغاز گشوده شدن باب دانش به رویشان - از صدر اسلام تا پایان دوره حضور ائمه علیهم السلام - شخصاً هر کدام بروند و پیامبر ﷺ یا یکی از ائمه علیهم السلام را حضوراً ببینند و احکام و معارف را از زبان ایشان شفهاً دریافت دارند، تا در نتیجه، دانشی را که با علم ثبت شده در لوح محفوظ مطابقت داشت، طلب کرده باشند.

بلکه این طلب علم، واجب کفایی بود، بر گروهی از مسلمانان که عنایت الهی شامل حالشان شده بود و درک محضر رسول خدا ﷺ یا امام معصوم علیهم السلام روزی شان گردیده بود تا احکام الهی را از ایشان دریافت دارند؛ چنانچه قرآن کریم می‌فرماید:

«... چرا از هر گروه، دسته‌ای سفر نکنند تا در کار دین، دانش بیاموزند و چون باز

گشتند قوم خود را هشدار دهند، شاید آنها بترسند». (توبه ۱۲۲)

خداوند (تبارک اسمه) بر این گروه که پیامبر ﷺ و اوصیای او علیهم السلام را ملاقات کرده‌اند، واجب گردانید که آنچه را دریافت کرده‌اند، در کتب بنگارند و کتب خود را محافظت نمایند تا به دست نسل‌های بعدی مسلمین - یابہ کسانی که هم عصر اینان



بودند اما حضور نداشتند - برسد. لذا «پیامبر ﷺ در غدیر خم» فرمود: «هان! باید که شخص حاضر به شخص غایب برساند».

پس گروهی که ائمه علیهم السلام را دیدند و این دستورات را شنیدند، آنچه را از ائمه دریافت کردند، در کتابها و دفترها نوشتند، در سینه‌ها نگه داشتند، از نابودی حفظ کردند، از دسیسه نیرنگ بازان و تغییر و تبدیل، حفظ نمودند و آن را برای سایر مسلمانانی که مأمورند به ایشان مراجعه و شفاهاً یا کتباً از ایشان کسب دانش کنند، مهیا ساختند.

این جریان به همین شکل از قرون اولیه اسلام تا عصر غیبت ادامه یافت و مشتاقان به آنچه از معصومین علیهم السلام دریافت می‌نمودند، عمل می‌کردند، درحالی که در دین خود بصیر بودند و حکم واقعی خدا نزد ایشان به طور بدیهی و وجدانی معلوم بود.

اما دیگران - چه آنها که در عصر ایشان بودند ولی از ائمه دور بودند، و چه نسلهای بعدی - باید به این کتابهای پیشینیان مراجعه می‌کردند، زیرا آن علم وجدانی را که رویت کنندگان ائمه واجد بودند، اینان نداشتند. لذا مکلف به دریافت علم از این کتابها بودند و راهی نداشتند جز تحصیل دانش تعبدی و عمل به مفاد اخباری که از سوی ملاقات کنندگان ائمه به ایشان می‌رسید. اینگونه تألیفات - چنانکه شیخ حر عاملی صاحب وسائل الشیعه احصا کرده - در طی سیصد سال «قرون اولیه اسلام» به شش هزار کتاب رسید. همه آنها، از آثار شیعیان امیر مؤمنان علی بن ابیطالب علیه السلام است که در وثاقت و عدالت و ضبط و مذهب و سایر اوصاف ذاتی - که از آنها به قرائن داخلی تعبیر می‌شود - با هم تفاوت دارند.

از بین این آثار، اصول معروف به «اصول اربعه» - که در زمان امام باقر و امام صادق و امام کاظم علیهم السلام تألیف گردیده - ویژگی دارند، زیرا در آنها مزایای خاصی وجود دارد که در کتب دیگر نیست. تفصیل این مطلب را - که اکنون به اشاره گفتیم - در کتاب الذریعه جلد سوم صفحه ۱۲۵ [تا ۱۳۵] تحت عنوان «الاصل» ببینید.

از آن مزایا که به آن اشاره کریم، به «قرائن خارجی» تعبیر می‌شود و بعضی از آنها را به نقل از شیخ بهائی، در صفحه ۱۲۶ [کتاب الذریعه جلد سوم] آورده ایم.

این اصول با قرائن موجود، نزد شیخ کلینی وجود داشت. او - که کاملاً آشنا به احوال

رجال بود - حالات مؤلفین کتابها و اصول را، چنانکه باید و شاید، می‌شناخته است؛ زیرا از نظر عصر و زمان به آنها نزدیک بوده و گروهی از متأخرین ایشان را دیده و حتی کتابی در تراجم احوال رجال نگاشته که بعدها نجاشی آن را در ضمن آثار کلینی برشمرده است.

اصول یاد شده، با خط مؤلفان شان و تصحیح و بلاغ و امضای ایشان، پس از شیخ کلینی نیز در کتابخانه شاپور بن اردشیر در کرخ بغداد موجود بوده است.

این مطلب را یاقوت حموی در معجم البلدان ج ۲ ص ۳۴۲ در ذیل کلمه «بین السورین» آورده و می‌نویسد: «در دنیا کتابخانه‌ای نیکوتر از این کتابخانه وجود ندارد، زیرا همه کتابهای آن به خط پیشوایان معتبر است و اصول تحریر شده توسط ایشان...». شیخ کلینی، به این اصول که نزد وی فراهم آمده بود، تکیه کرد؛ از میان آنها احادیثی را برگزید که مورد اطمینان می‌یافت، یا به شهادت قرائن خارجی مفید، صدورشان از ائمه معصومین علیهم‌السلام قطعی بود. سپس احادیث برگزیده را در کتابش کافی درج فرمود. وی، اصول (اعتقادات) و فروع (احکام) را در کتابهایی (بخش‌هایی) ترتیب داد و هر کتاب را به ابوابی تقسیم نمود، تا جویندگان دانش به راحتی به مطالب آنها دست یابند. او برای انجام این خدمت بزرگ، حدود بیست سال مشغول بود. کتاب او مرجعی برای شیعیان پس از وی گردید، چنانچه خود وی در آغاز کافی به آن تصریح کرده است. در آن جا می‌گوید که همه آنچه در کتابش آورده، از کتب افراد «ثقه و ثبت» است و محفوف به قرائن خارجی که نسبت به صدور آنها از ائمه علیهم‌السلام اطمینان حاصل است. اما نه او، مأمور به این است که نسبت به صدور این روایات از معصومین علیهم‌السلام علم وجدانی به دست آورد؛ و نه کسی دیگر، مأمور به چنین امری است.

چنین شد که همه قدمای شیعه بر این مطالب اتفاق نظر پیدا کردند که کتاب کافی، صحیح‌ترین و موثوق‌ترین کتاب در میان کتب چهارگانه اصلی شیعه است، چه رسد به دیگر کتابهای شیعه.

آنها به همه احادیثی که کافی استوار داشته بود عمل می‌کردند، به ویژه اگر مانند آن احادیث را در یک یا دو کتاب از سه کتاب دیگر یا در تمام کتب اربعه می‌یافتند. اما متأخران و کسانی که نزدیک به دوره علامه حلی (م ۷۲۶) و پس از وی بودند،



احادیث کافی راتا زمانی ملاک عمل قرار می‌دادند که معارضی برای آنها در کتب دیگر نمی‌یافتند. اما اگر معارضی وجود داشت، توقف می‌کردند (عمل نمی‌کردند). یعنی حکم کافی نزد ایشان در صورت عدم تعارض، با حکم کافی در صورت تعارض یکسان نبود. سبب توقف ایشان، وجود اخبار علاجیه‌ای بود که برای بیان دو حکم متعارض، از ائمه علیهم‌السلام رسیده بود و بیان می‌داشت که یکی از دو مورد را باید ترجیح داد، به شرط آنکه نشود مفاد هر دو را با هم جمع کرد.

مراد از ترجیح، ترجیحی بود که از رجوع به صفات راوی و قرائن داخلی و خارجی که سبب اطمینان و ظن قوی نسبت به صدور احادیث کافی از ائمه علیهم‌السلام می‌شد، به دست می‌آمد. به سبب طول زمان و دوری از عصر قدما- که سبب تلف شدن آن اصول اولیه و ناپدید شدن آن علامات و قرائن و کهنه شدن آن نشانه‌ها گردید- تأثیر قرائن خارجی به ضعف گرایید. و به سبب آنکه اخبار علاجیه برای ترجیح دادن خبر، به اوصاف ذاتی (شخصی) راویان و قرائن داخلی [تکیه و] دلالت می‌کرد، از دوره سید ابن طاووس و علامه حلی به بعد، متأخران ناچار شدند که احادیث را به حسب صفات راوی به چهار یا پنج نوع تقسیم کنند و هر یک را به اسمی بنامند، که عبارتند از:

۱- صحیح

۲- موثق

۳- حسن

۴- ضعیف

۵- قوی

آنان، در عمل به همه این انواع یا بعضی از آنها و تقدیم یا تأخیر بعضی بر بعضی دیگر، نظرات گوناگونی دارند که ما نمی‌خواهیم در اینجا به آنها بپردازیم. [مهم این است که] همه [آن بزرگواران] هدفی واحد دارند، که عمل کردن به آن چیزی [حدیثی] است که گمان [قوی] می‌رفت از معصوم علیه‌السلام صادر شده تا حجت بر ایشان کامل شود.

این انواع پنج‌گانه حدیث - که اصطلاح متأخرین است - همه در کافی وجود دارد. و متأخران اگر معارضی برای آنها در سایر کتب نمی‌یافتند به همه آنها عمل می‌کردند، اما

اگر معارضی وجود داشت به صفات راویانی که نامشان در اسناد روایات متعارض آمده نگاه می‌کردند: چنانچه هر دو سند از حیث وصف یکسان بود یا اگر سند حدیث کافی قوی‌تر بود، به حدیث کافی عمل می‌کردند؛ ولی اگر سند حدیث معارض، قوی‌تر بود به طوری که گمان می‌رفت از معصوم صادر شده باشد به آن عمل می‌کردند و حدیث کافی راترک می‌کردند.

این کار به جهت ملاک حجیت خبر بود که عبارت بود از گمان صدور حدیث [از معصوم] به جای معارض آن. بنا بر این مراد از خبر ضعیفی که احیاناً در کافی یافت می‌شود اما به آن عمل نمی‌گردد، همین است.

و این وصف ضعیف هم از اصطلاحات متأخران است که اعتقاد داشتند این حدیث با حدیث دیگری که گمان می‌رود از سوی ائمه علیهم‌السلام صادر شده باشد به حسب قرائن داخلی، معارض باشد. اما قدمای از اصحاب، آن را ضعیف نمی‌دانستند؛ یا به جهت عدم آگاهی از وجود حدیث معارض و یا به جهت گمان قوی نسبت به صدور اخبار کافی - حتی هنگام معارضه - به سبب محفوف بودن به قرائن خارجی، به نحوی که بر قرائن داخلی ترجیح داده می‌شد.

حال اگر از شیخ کلینی - یا قدمای هم عصر او - سؤال می‌شد که آیا در کافی حدیث ضعیفی که عمل به آن جایز نباشد، وجود دارد یا خیر؟ آنها معنی خبر ضعیف و مراد از آن را در نمی‌یافتند، تا چه رسد به مصداق آن در کافی.

زیرا به اعتقاد ایشان، آنچه در کتاب کافی فراهم آمده بود، چیزی نبود جز احادیث صحیحی که به صدور آنها از معصومین: کمال اطمینان ردا داشتند و آن احادیث را حجت بین خود و خدای خود می‌دانستند و هیچ شک و تردیدی در این مورد نداشتند، بلکه حتی هیچ قدحی درباره آن اخبار در دلشان نبود که موجب شک شود.

بنابراین ایشان به حسب آنچه تکلیف خود می‌دانستند عمل می‌کردند؛ یعنی به آنچه نزدشان از قرائن خارجی و صدور از ائمه طاهرین محقق می‌گردید، تمسک می‌جستند.

از آنچه گفتیم پاسخ سؤال دوم نیز روشن می‌گردد؛ زیرا شیخ کلینی (ره) پس از سعی و تلاش و کوشش بسیاری که طی بیست سال در سراسر کتابش به کار برده، قدحی [نسبت به اخبار] در قلبش خطور نمی‌کرده که او را عقلاً یا شرعاً یا عرفاً ملزم سازد که



کتابش را - همان کتابی که هیچ عیب و نقصی در آن نمی دیده - به سفراء اربعه هم عصرش عرضه دارد.

[از طرف دیگر] اگر تعداد اندکی از کتب را مشاهده می کنیم که بر بعضی از سفراء عرضه شده، این برحسب اتفاق است نه برحسب لزوم؛ و به همین دلیل است که اصول اربعه‌آه که به آنها عمل می شده بر هیچیک از سفراء عرضه نگردیده است.

شکی نیست که [عمل به] احکام واقعی [دین] که در لوح محفوظ ثبت است، بر بندگان خدا واجب نیست، مگر وقتی که به آنها علم پیدا کنند، همانگونه که بعضی از توفیق یافتگان که به شرف حضور ائمه عليهم السلام رسیده‌اند به علم واقعی دست یافته‌اند. اما دیگران [که از دستیابی به حکم واقعی محرومند] جز عمل به نتیجه امارات و اخبار ثقات، تکلیفی ندارند. این سیره‌ای است که از زمان پیامبر اکرم (ص) تا زمان غیبت کبری که آن را عصر «مفتوح بودن باب علم» می خوانیم، ادامه داشته است.

در عصر کلینی، چیزی تازه اتفاق نیفتاده بود که سبب شود کتابش بر سفراء اربعه عرضه گردد و خواسته شود که علم به حکم واقعی به دست آید؛ اضافه بر اینها دستیابی به سفراء - حتی به وسیله نامه - امر آسانی نبوده است، به همین جهت است که در طول هفتاد سال غیبت صغری، از ناحیه مقدسه جز تعداد کمی از توقیعات، توسط سفراء بیرون نیامده است. پس چگونه باید این کتاب بزرگ بر سفراء عرضه می گردید؟ این در حالی است که سفیران در پرده تقیه، مستور و ظاهراً به تشیع، غیر مشهور بودند، چه رسد به اینکه به نام سفیر [امام] شناخته شوند؟

داستان شیخ ابوالقاسم حسین بن روح (ره) معروف است و آن چنان بوده که به یکی از خواص نزدیکان او نسبت می دهند که درباره بعضی از [خلفای] گذشته طعنی گفته است، شیخ او را از باب خود می راند و وساطت رؤسای زمان خویش را درباره او به هیچ وجه پذیرا نمی شود و این برای حفظ حیات و خون او بوده است.

آنچه بیان گردید، چیزی است که در این زمان کوتاه به نظر قاصر می رسید. خداوند ما را از لغزش حفظ کند. و حمد و سپاس در آغاز و انجام، ویژه اوست.

در روز شنبه ۲۵ ذیقعده الحرام - روز دحو الارض - سال ۱۳۷۴ [هجری قمری] در خانه‌ام در نجف اشرف این مختصر را به رشته تحریر در آوردم.

الفانی آقا بزرگ الطهران عفی الله عنه